مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

حل مجلس الأمة وتداعياته على الداخل الكويتي ٢٠٢٤م.

م.م حيدر صاحب علي
تدريسي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد
haidar.saheb1201d@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يتناول البحث قرار حل مجلس الأمة في ١٠ أيار ٢٠٢٤، وما ارتبط به من تعليق لبعض مواد الدستور باعتباره حدثاً مفصلياً، يهدف البحث الى تحليل اثر هذا القرار على ثلاث مسارات رئيسة هي: الاستقرار السياسي والإصلاحات الاقتصادية و مستقبل الممارسة الديمقراطية، إذ يتخذ البحث من تحليل السياق التاريخي والقانوني لهذا القرار، منطلقا لتقديم رؤية شاملة حول تحولات النظام السياسي الكويتي، ويخلص البحث الى أن هذا القرار قد يمهد الطريق لنموذج ديمقراطي موجه، مما يستدعي ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين السلطات لضمان استقرار البلاد.

الكلمات المفتاحية:(مجلس الأمة، الدستور، النظام الهجين).

The Dissolution of the National Assembly and its Repercussions on Kuwaiti Domestic Affairs in 2024

Assistant Lecturer. Haider Sahib Ali
Lecturer at the Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
haider.sahib84@gmail.com

Abstract

This research examines the decision to dissolve the National Assembly on May 10, 2024, and the associated suspension of certain articles of the Constitution, considering it a pivotal event. The research aims to analyze the impact of this decision on three main areas: political stability, economic reforms, and the future of democratic practice. The research begins by analyzing the historical and legal context of this decision to provide a comprehensive view of the transformations within the Kuwaiti political system. The research concludes that this decision may pave the way for a guided democratic model, necessitating a reformulation of the relationship between the branches of government to ensure the country's stability.

Keywords: (National Assembly, Constitution, Hybrid System).

المقدمة:

يُعد مجلس الأمة الكويتي نموذجًا استثنائيًا في منطقة الخليج العربي، كونه يجمع بين الشورى التقليدية والدستورية الحديثة، إلا أن ظاهرة حل المجلس المتكررة، تُعد من ابرز القضايا التي تعكس ديناميكيات النظام السياسي الكويتي وتعقيداته، فمنذ استقلال البلد عام ١٩٦١، واجهت العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تحديات عدة، تجلت في تكرار حل مجلس الأمة وتعليق أعماله في محطات تأريخية مفصلية، وفي هذا السياق، لم يكن قرار حل المجلس في مايو ٢٠٢٤ حدثاً معزولاً، بل جاء امتداداً لسلسة من الأزمات السياسية التي عكست عمق الفجوة بين السلطتين، غير أن ما يميز هذا القرار عن سابقاته هو اقترانه بتعليق بعض مواد الدستور، مما اضفى عليه طابعاً استثنائياً يتجاوز مجرد كونه حلاً تقليدياً للمجلس، إذ ارتبطت هذه الديناميكيات بشكل وثيق بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الكويت.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية هذا البحث من كونه يتناول ظاهرة متكررة في النظام السياسي الكويتي وهي حل مجلس الأمة، ومع أن هذه الظاهرة ليست جديدة إلا أن الحل الأخير في مايو ٢٠٢٤ اقترن بتعليق بعض مواد الدستور، هذا الاقتران خلق واقعاً سياسياً وقانونياً جديداً لم يتم تحليله أكاديمياً بشكل كاف، لذا يسعى هذا البحث إلى تحليل تأثير هذه القرارات على الاستقرار السياسي، ومسار الإصلاحات الاقتصادية، ومستقبل الممارسة الديمقراطية في البلاد.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في التناقض القائم بين النصوص الدستورية التي تضمن استمرارية الحياة البرلمانية في الكويت، وبين الممارسة السياسية الواقعية التي لجأت الى استخدام " حالة الاستثناء" عبر حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور في ١٠ أيار ٢٠٢٤، هذا القرار لا يمثل مجرد إجراء وقائي لمعالجة حالة الانسداد السياسي المزمن، بل يطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل النظام السياسي الكويتي وتجربته الديمقراطية.

بناءً على ذلك يسعى البحث للإجابة عن مجموعة من الأسئلة الرئيسة، وهي على النحو الآتي:

أ- الى أي مدى يمثل قرار حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور في عام ٢٠٢٤، نقطة تحول نحو "ديمقراطية موجهة" في الكويت

ب- بماذا يختلف السياق القانوني والسياسي لقرار ٢٠٢٤، عن قرارات الحل والتعليق السابقة

ت- ماهي الانعكاسات المباشرة لغياب الرقابة البرلمانية على الإصلاحات السياسية والاقتصادية للدولة

ث- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام السياسي الكويتي في ظل تعليق الحياة النيابية

تهدف هذه الأسئلة إلى توجيه الدراسة نحو معالجة دقيقة لموضوع البحث، وتحليل مختلف الأبعاد المرتبطة بحل المجلس وتعليق بعض مواد الدستور.

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن قرار حل مجلس الأمة وتعليق العمل ببعض المواد الدستورية في أيار ٢٠٢٤، كإجراء تقويمي من اجل معالجة أزمة سياسية بنيوية، سيؤدي إلى علاقة طردية بين استمرار التعليق وبين تحول النظام السياسي الكويتي نحو نموذج يطلق عليه "بالديمقراطية الموجهة"، إذ كلما طالت فترة غياب الرقابة البرلمانية زادت صلاحيات السلطة التنفيذية، بالتالي ستفرض واقعاً سياسياً جديداً يحد بشكل دائم من فعالية المؤسسات التمثيلية ويغير من طبيعة المشاركة السياسية والإصلاحات الاقتصادية في الكويت.

منهجية البحث:

اقتضت الضرورة العلمية للتثبت من صحة الفرضية بالاعتماد على منهجية متكاملة تجمع بين أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، وفي أكثر من موضع من مواضع الدراسة، بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها البحثية بشكل دقيق وشامل، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تتبع تطور النظام السياسي الكويتي منذ عام ١٩٦٢، و حتى الوقت الحاضر، ومنهج التحليل النظمي لنسترشد به في تحديد بنية النظام وتحديد طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والمنهج المقارن في مقارنة قرار مايو ٢٠٢٤ بحلول مجلس الأمة السابقة (١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٩).

نطاق الدراسة:

للدراسة نطاق موضوعي وزمني وأخر مكاني، فالنطاق الموضوعي يبحث في تداعيات قرار أيار ٢٠٢٤، وتأثيره على الاستقرار السياسي وبنية النظام وكذلك على إجراء الإصلاحات من ضمنها الإصلاحات الاقتصادية، أما النطاق الزمني تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٢ حتى نهاية عام ٢٠٢٤، شهدت هذه الفترة الكثير من الأزمات السياسية التي لعبت أدوارا مهمة في شكل النظام السياسي الكويتي، وإشكالية العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، كما يمتد التحليل ليشمل رصد التداعيات المباشرة للقرار منذ صدوره وحتى تاريخ إنجاز هذه الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري والسياق التاريخي للنظام السياسي في الكويت

قبل أن نبدأ في تحليل قرار أيار ٢٠٢٤ وتداعياته تقتضي الضرورة المنهجية تأسيس إطار نظري، يمكن من خلاله فهم أبعاد الظاهرة بشكل دقيق، إن تحليل نظام سياسي كالنظام الكويتي، وفهم طبيعة التحولات التي يمر بها، يتطلب الاستعانة بمجموعة من المصطلحات المفاهيمية التي توفر العدسة التحليلية اللازمة، وعليه سنخصص المطلب الأول من هذا المبحث لتعريف وتحديد بعض المفاهيم المحورية والتي تشكل حجر الزاوية في فرضية هذه الدراسة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

تمر النظم السياسية بعملية تطور حتى تصل الى مرحلة النضج السياسي، وتكون هذه النظم على أنواع منها حكم ملكي وأخر رئاسي وبعضها برلماني هذه النظم تعرف بأنها نظم حكم تقليدية، غير أن الواقع السياسي المعاصر خصوصا بعد الحرب الباردة والتي أفرزت ظاهرة الأنظمة الهجينة وهذه الأنظمة دخلت في تحدي مع الأنظمة التقليدية، إذ تجمع في بنيتها المؤسسية سمات ما بين الديمقراطية والسلطوية.

يعد مفهوم النظام **السياسي الهجين** "**Hybrid Regime**" المدخل الأكثر دقة لوصف طبيعة النظام السياسي الكويتي، لكن لهذا النظام خصوصية تميزه عن النماذج الأخرى "الجمهورية"، فالنظام في الكويت ليس نظامًا مدنيًا يتخذ من الانتخابات واجهة شكلية فحسب، بل

يمزج هيكلياً بين الوراثة والدستورية، إذ تستند السلطة التنفيذية الى شرعية تأريخية وراثية وهي أسرة " أل صباح"، بينما تستند السلطة التشريعية الى شرعية شعبية ناتجة عن انتخابات حقيقية وليست صورية، بدليل قدرة مجلس الأمة على استجواب رئيس الوزراء ووزراء أخرين وحتى تغيير أو إسقاط الحكومة، هذه الميزة هي احد سمات هذا النظام البنيوية التي تخلق توازناً دقيقاً واحياناً أخرى يخلق هذا التوازن توتراً بين صلاحيات الأمير السيادية وحقوق الأمة الدستورية، هناك كثير من المفكرين قدموا بعض التعريفات لهذه الأنظمة، إلا أن بعضهم كان دقيقاً في وصف **الأنظمة الهجينة** بأنها: أنظمة مدنية تتخذ من عملية الانتخابات أساساً لها وتعتمد على مؤسسات ديمقراطية شكلية إلا أنها تعتبر الوسيلة الأفضل استخداما للوصول الى السلطة (Levitsky & Way, 2002, pp. 51-52)، في حال تطبيق هذا المفهوم على النظام الكويتي، سنجد أن مجلس الأمة المنتخب هو عبارة عن ساحة ديمقراطية شكلية، إذ بإمكان الأمير حل مجلس الأمة وتعليق مواد الدستور أو بعضا منها، وهذا ما يطلق عليه بالسلطة المنحازة، فالسلطة التشريعية بإمكانها أن تتحدى وتنتقد، إلا أن السلطة الحاكمة لديها أدوات حاسمة تضمن بها السيطرة النهائية عند الضرورة، يرى بعض الباحثين في مجال العلوم السياسية أن الأنظمة الهجينة عادةً ما تقود الى نوع من أنواع الديمقراطية يطلق عليها بالديمقراطية الموجهة.

الديمقراطية الموجهة تظهر نتيجة فشل بعض الأنظمة البرلمانية، هذا ما نراه في فكر "**سوكارنو**" وهو أحد المؤسسي الأربعة لجمهورية إندونيسيا، إذ يرى انه لابد من إعادة صياغة مفهوم الديمقراطية، بحيث يكون النظام السياسي الذي سيتم إنشاؤه عبارة عن مجموعة قيم متجذرة في الثقافة المحلية لذلك المجتمع، هذا النظام يكون قائم على المساواة والعدالة بين أفراده (Argenti & Dias, 2018, p. 46) ، وفي هذا السياق تشير دراسة "**أرجنتي ودياس**" الى أن الديمقراطية الموجهة والتي جاءت كنقيض لفشل الديمقراطية الليبرالية، ستصبح في النهاية عبارة عن نظام سياسي شمولي سلطوي ودكتاتوري، أي سيكون نظام مغلق مناهض للحوار والتشاور، في دراستنا لحالة دولة الكويت نرى هذا الأجراء التقويمي بحل مجلس الأمة لإنهاء الأزمة قد يتحول الى نظام قمعي من خلال تأسيس واقع سياسي جديد ومختلف جذرياً (Argenti & Dias, 2018, pp.

(58-59 ، عندما يحصل انسداد لهذه الأنظمة يلجأ أصحاب السلطة الى اتخاذ إجراءات استثنائية من اجل الحفاظ على الدولة ومكوناتها، عبر حل البرلمان أو تعليق العمل ببعض مواد الدستور، وفي أحيان أخرى تعليق الدستور نفسه، يمكن فهم الأساس النظري لهذه الإجراءات بالرجوع الى نظرية يطلق عليها نظرية **حالة الاستثناء** "**State of Exception** "

طور الفيلسوف "**جورجيو اغامبين**" نظرية "**حالة الاستثناء**" التي تفترض أن: (النظام القانوني يحتوي بطبيعته على إمكانية تعليق نفسه، إذ يقرر صاحب السيادة أو السلطة الخروج عن القانون ليس من اجل إفشاله، بل بزعم حمايته من خطر يهدد وجود الدولة) (Agamben, 2005, pp. 4-10).

المطلب الثاني: التطور التاريخي للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد استقلال الكويت (١٩٦٢-٢٠٢٤)

مر النظام السياسي الكويتي منذ استقلال الدولة وصدور دستور **١٩٦٢** م بمسار تاريخي متعرج، تمثل ذلك في الانتقال من نظام المشيخة القائم على الأحكام القبلية والعرفية التقليدية الى نظام قائم على مؤسسات تشريعية وتنفيذية، وقد أسس هذا التحول لنظام سياسي مختلط (هجين)، يجمع بين صلاحيات الحكم للعائلة الحاكمة المتمثلة بالأمير وبين السلطات الدستورية التي جاءت من خلال المشاركة الشعبية، والتي أخرجت المجلس التأسيس وتجسدت لاحقا بمجلس الأمة، مما أدى الى بروز واقعاً سياسياً اتسم بالتجاذب المستمر بين السلطتين، في هذا المطلب سنقسم النظام السياسي في الكويت الى ثلاثة مراحل رئيسة وهي على النحو الاتي:

أولاً: مرحلة التأسيس الحلول غير الدستورية (١٩٦٢ - ١٩٩٠)

بدأت مسيرة الديمقراطية بمفهومها الحديث في الكويت بعد الاستقلال عام **١٩٦١**، وصدر دستور **١٩٦٢** الذي أسس لنظام هجين بطبيعته، فهو من جانب يؤكد على أن الأمة مصدر السلطات جميعاً (**المادة ٦**)، ومن جانب آخر يمنح الأمير صلاحيات واسعة منها حق حل المجلس

(**المادة ١٠٧**)، هذه البنية المزدوجة زرعت بذور الصراع الذي عانى ولا زال يعاني منه النظام السياسي الكويتي* (بني سلامه وآخرون، ٢٠١٢، الصفحات ١٣٩-١٤٠).

شهدت الكويت في تشرين الثاني **١٩٦٤** أول أزمة دستورية بسبب تفسير (المادة ١٣١)، أدت إلى استقالة الحكومة وإعادة تشكيلها مع استبعاد بعض الوزراء المعترض عليهم (أبو صليب، ٢٠١٨، صفحة ٢٧١)، كانت هذه الأزمة بداية لسلسلة من التوترات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فبعد وفاة الشيخ "عبد الله السالم" عام **١٩٦٥**، شهدت الكويت تحولاً جذرياً في نهج السلطة التنفيذية تجاه المؤسسة التشريعية، ففي عام **١٩٦٧**، تعرضت الانتخابات لتدخلات حكومية وعُرف هذا المجلس بالمجلس المزور مارست الحكومة من خلاله تجاوزات بهدف تهميش المعارضة (Herb, 2016, p. 19) .

أما في انتخابات **١٩٧١**م فكانت نتائجها عادلة نسبياً، إذ حصلت المعارضة على تمثيل جيد، لكن حرب **١٩٧٣**م وارتفاع أسعار النفط غير موازين القوى في المنطقة، إذ حققت الحكومة استقلالاً مالياً جعلها غير محتاجة للتوافق مع مجلس الأمة أو الطبقة التجارية (Salameh & Al-Sharah, 2011, p. 65)، هذا التحول الاقتصادي جاء على حساب الانفتاح السياسي، في عام ١٩٧٥م أُجريت انتخابات لمجلس جديد، لكن تم حله عام ١٩٧٦ لسببين: داخلي يتعلق بنية الأسرة الحاكمة لتعديل الدستور وتقليص صلاحيات المجلس، وخارجي يتعلق بالخوف من الفوضى بعد الحرب الأهلية في لبنان، كان هذا الحل محاولة استراتيجية لإعادة هيكلة النظام السياسي وتعزيز سلطة الأسرة الحاكمة (Salameh & Al-Sharah, 2011, p. 66) إن حل المجلس

* دستور الكويت – المادة ٦ تنص على: نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.

* دستور الكويت – المادة ١٠٧ تنص على: للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على ألا يحل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل. فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن. ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

عام ١٩٧٦، لم يكن مجرد استخدام لصلاحية دستورية لحل أزمة سياسية عابرة، بل كان محاولة استراتيجية لإعادة هيكلة النظام السياسي من خلال تقليص دور المجلس وتعزيز سلطة الأسرة الحاكمة، مستفيدة من الاستقلال المالي الذي وفره النفط ومن المخاوف الإقليمية التي بررت التراجع عن الانفتاح الديمقراطي، لم يشكل وجود مجلس الأمة تحديا جوهريا لسيطرة آل صباح على النظام السياسي، ففي عام ١٩٨٥، أجريت انتخابات جديدة لاختيار مجلس جديد، كانت هذه الانتخابات نقطة تحول مفصلية في التاريخ السياسي الكويتي، إذ جاءت كرد فعل شعبي على أزمة (سوق مناخ)* التي حدثت في عام ١٩٨٢م والتي سببت انهيار البورصة غير الرسمية بشكل عام وأثرت على الحياة الاقتصادية في الكويت (Crystal, 1990, p. 112)، إذ استخدمت المعارضة هذا التفويض كأداة لاستجواب وسحب الثقة من أحد الوزراء وإجباره على تقديم الاستقالة، وقد تصاعدت هذه الأزمة عندما أعلن النواب عزمهم على استجواب مجموعة من الوزراء في حزيران ١٩٨٦، رأت الأسرة الحاكمة هذا الاستجواب تحديا مباشرا لها وتجاوز للخطوط الحمر التقليدية (Herb, The Wages of Oil Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE, 2014, pp. 102-103)، الأمر الذي دفع الأمير الى حل المجلس وتعليق العمل ببعض مواد الدستور التي تضمن عمل المجلس، كذلك فرض رقابة صارمة على الصحف ووسائل الإعلام، دخلت الكويت في مرحلة الحكم الفردي مع غياب المشاركة الشعبية الواسعة استمر هذا الوضع الى حرب الخليج عام ١٩٩٠ (Tetreault, 2000, pp. 60-122).

تفاجئ الكثير من الكويتيين بقرار الأمير الشيخ "جابر الأحمد الصباح" في ٢٢ نيسان ١٩٩٠ بإنشاء المجلس الوطني بديلاً عن مجلس الأمة متجاهلاً مشاعرهم القوية اتجاه مجلس أمتهم، إذ تباينت الآراء حول الوضع الدستوري للمجلس الوطني وصلاحية المرسوم الأميري، غير

* سوق مناخ: وهي أزمة مالية ضخمة ضربت الاقتصاد الكويتي في عام ١٩٨٢، وتعد واحدة من اكبر الانهيارات المالية في العالم نسبة الى حجم الاقتصاد المحلي، نشأت هذه الأزمة في "سوق المناخ" وهو سوق موازي (غير رسمي) لتداول الأسهم، تميز بالمضاربة الشديدة على اسهم شركات خليجية باستخدام الشيكات مؤجلة الدفع، هذا الانهيار تطلب تدخلا حكوميا واسعا لإنقاذ اقتصاد البلاد.

إن القرار قد اتخذ بإصدار قانون المجلس الوطني، إذ يوضح القانون بان هذا المجلس استشاري ولا يملك أي صلاحيات تشريعية، غير إن موقف المعارضة كان رافض وبشكل قاطع فكرة إنشاء المجلس، كما تم رفض الفترة الانتقالية مؤكدة على نقاط أبرزها (Alhajeri, 2004, pp. 246-248):

١- أن المجلس الوطني والفترة الانتقالية غير دستوريتين وينتهكان دستور الكويت لعام ١٩٦٢م.

٢- وجود هذا القانون بصورة مؤقتة سيدفع بتجاه استبدال دستور ١٩٦٢م.

٣- دور المجلس الوطني سيكون استشاريا وليس رقابيا، بالتالي لن يكون هناك دور رقابي على السلطة التنفيذية، بالتالي لن يكون له الحق في استجواب الوزراء أو حجب الثقة عنهم، أو تشكيل لجنة للتحقيق في المسائل المتعلقة بالسلطة التنفيذية، بمعنى لن يكون للمجلس الحق في محاسبة الحكومة.

٤- لن يستطيع المجلس التدخل بالشؤون المالية وسيكتفي بإعطاء الرأي فقط.

ثانياً: العودة للحل الدستوري والحلول المتكررة (١٩٩١-٢٠٢٤):

بعد انتهاء الغزو العراقي للكويت في أوائل التسعينات وانتهى بانسحاب العراق من الأراضي الكويتية، استأنفت الكويت تجربتها الديمقراطية بعد انقطاع دام لنحو ست سنوات، فقد أجريت الانتخابات مرة أخرى في عام ١٩٩٢م، شهدت هذه الدورة عودة مجلس الأمة بكامل صلاحياته الدستورية، دون أي تعليق للدستور أو محاولة استبداله بمجلس استشاري محدود الصلاحيات، على الرغم من عودة المعارضة الى الحياة البرلمانية، إلا أن النظام الكويتي بقي مقيداً بسبب تأثير الأسرة الحاكمة وان كانت اضعف من غيرها في المنطقة خلال تلك الفترة، غير أن بقاء اقتصاد البلاد خاضعاً لها كان له اثر كبير على الحياة السياسية آنذاك ، كما شهدت هذه الفترة تفعيلاً للعمل البرلماني من خلال تفعيل الدستور والتشديد على التقصير في الواجبات الحكومية بسبب قوة المعارضة، كما تميزت هذه الفترة باستمرار صراع الصلاحيات ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، واكمل هذا المجلس مدته الدستورية البالغة اربع سنوات دون الحاجة الى حله كما حصل في العامين ١٩٧٦ والعام ١٩٨٦ (Salem, 2007, pp. 5-7).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

جرت الانتخابات البرلمانية للدورة الثامنة لمجلس الأمة في ٧ **تشرين الأول ١٩٩٦**، شكلت هذه الانتخابات منعرجاً جديداً وهاماً للتطور السياسي والمجتمعي في الكويت حيث تعد الانتخابات البرلمانية الثانية منذ انتهاء العلميات العسكرية في عام **١٩٩١**، جاءت هذه الانتخابات لتثبت نهج الاستمرارية في التجربة البرلمانية الكويتية خلال الفترة البرلمانية **١٩٩٦-١٩٩٩**، والتي عملت على استقرار وتطوير النظام السياسي القائم من خلال المشاركة السياسية كإحدى السمات الأساسية لهذا النظام (الشايجي، ١٩٩٩، الصفحات ١٨-١٩)، شهد المجلس الكثير من التوترات مع الحكومة خاصة بعد حادثة تداول نسخ محرفة من القران الكريم كانت تحتوي على أخطاء مطبعية وسهو غير مقصود، كانت هناك قوتان تهيمنان على المجلس آنذاك هما القوة الإسلامية والمعارضة القومية القديمة بقيادة رئيس مجلس الأمة "**احمد عبد العزيز السعدون**"، ففي **٤ أيار ١٩٩٩**، اصدر الأمير الراحل "الشيخ جابر الأحمد الصباح" مرسوما بحل مجلس الأمة لأول مرة بوسائل دستورية بحتة مع تحديد موعد لإجراء الانتخابات جديدة في **٣ تموز ١٩٩٩** (Ghabra, 1999).

وبعد أسبوعين من الحل اعلن الأمير الراحل نيته منح النساء حقوقا سياسية كاملة، وهي خطوة اعتبرها بعض المحللين محاولة لإعادة توجيه الحملة الانتخابية بعيداً عن انتقاد الحكومة والانقسامات الموجودة في المجتمع حول حقوق المرأة، أجريت الانتخابات في موعدها المحدد **٣ تموز ١٩٩٩**، وشهدت هذه الانتخابات نسبة مشاركة وصلت الى **(٨٣%)** أسفرت عن خسارة الحكومة **(١١)** مقعداً من مؤيديها، رفض المجلس الجديد **(٥٨)** قانوناً من اصل **(٦٠)** قانون أصدرتها الحكومة أثناء غياب المجلس، وكانت ابرز القوانين التي تم رفضها قانون الحقوق السياسية للمرأة الذي رفض مرتين بفارق صوتين فقط، مما عكس تعزيز دور المجلس كرقيب على السلطة التنفيذية (Alnajjar, 2001, pp. 482-483)، لم تشهد مرحلة انتخابات **٢٠٠٣** أي تغيير جوهري في النظام السياسي القائم، في **١٦** أيار **٢٠٠٥**، وافق مجلس الأمة بأغلبية **(٣٥** صوتاً مقابل **٢٣)** على منح النساء حق المشاركة السياسية سواء كان ذلك في التصويت أو الترشح للانتخابات، شهدت الكويت في كانون الثاني **٢٠٠٦**، أزمة خلافة غير مسبوقة بعزل الأمير سعد

بعد عشرة أيام فقط من توليه الحكم، وتعيين "الشيخ صباح الأحمد" أميراً، في خطوة اعتبرها البعض خرقاً للتقاليد مما زاد من الشعور الشعبي بالعبثية، في مارس ٢٠٠٦، نجح الحراك البرتقالي وهو حركة شبابية إصلاحية دعمها (٢٩) نائباً من المجلس السابق، بالضغط لتقليص الدوائر الانتخابية من (٢٥ - ٥) دوائر، أُجريت أول انتخابات تشارك فيها النساء كناخبات ومرشحات في ٢٩ حزيران ٢٠٠٦ ، حيث ترشحت (٢٨) امرأة وإن لم تفز أي منهن بمقعد في المجلس، وأسفرت الانتخابات عن فوز المعارضة الإصلاحية بأغلبية ضئيلة (٣٦ مقعداً من ٦٥)، مما فاقم الانقسام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (Henderson, 2006).

أن الفترة من ١٩٦٣ إلى ٢٠٠٦، شهدت فيها التجربة الديمقراطية الكويتية تطوراً ملحوظاً رغم التحديات والأزمات المتكررة، من تأسيس المجلس عام ١٩٦٣، مروراً بأزمات الحل في ١٩٧٦ و١٩٨٦ و١٩٩٦، وصولاً إلى الإنجاز التاريخي بمنح النساء حق المشاركة السياسية عام ٢٠٠٥، أثبتت الكويت قدرتها على الحفاظ على نظامها الدستوري رغم الضغوط الداخلية والخارجية، وقد استمرت هذه الديناميكيات في الفترة اللاحقة ٢٠٠٦-٢٠٢٤، إذ شهدت الكويت حلاً متكرراً للبرلمان وصراعاً مستمراً بين السلطتين، مما يعكس استمرار التحديات التي تواجه التجربة الديمقراطية الكويتية.

شكلت الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠٢٤ منعطفاً حاسماً في التجربة البرلمانية الكويتية، إذ تحولت الديناميكية السياسية من مرحلة الإصلاحات الدستورية والمشاركة السياسية الى مرحلة الجمود السياسي واستمرار الصراع المؤسسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فبعد النجاح الذي حققته "**الحركة البرتقالية**" في عام ٢٠٠٦، بتقليص الدوائر الانتخابية من (٢٥) دائرة الى (٥) دوائر، والذي أدى الى تمثيل برلماني قوي يمتاز باستقلالية اكثر عن الحكومة، دخلت الكويت مرة أخرى في دوامة الحل المتكرر لمجلس الأمة والانتخابات المبكرة وإعادة تشكيل الحكومة مما أدى الى شلل سياسي واقتصادي شبه تام (Al-Nakib, 2022, pp. 75-76) ، وقد تجلى كل ذلك بوضوح في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٣، واجهة الكويت فيها أزمات سياسية حادة ابرزها استقالة رئيس الوزراء " ناصر المحمد الصباح " عام ٢٠١١م، جاءت هذه الاستقالة تحت

ضغط الاحتجاجات الشعبية واتهامات أخرى بالفساد، كما أثار تعديل قانون الانتخابات الذي جاء بمرسوم أميري عام ٢٠١٢، والذي نص على تقليل عدد الأصوات التي يدلي بها الناخب من أربعة أصوات الى صوت واحد بحجة القضاء على الفساد الانتخابي وشراء الأصوات، موجة احتجاجات واسعة ومقاطعة الانتخابات من قبل المعارضة (Al-Nakib, 2022, pp. 78-79)، ظهور الأزمات المتتالية يشير الى أن الحكومة لم تعد قادرة على تمرير قوانينها دون مواجهة معارضة برلمانية، كما أن المجلس لم يعد قادراً على ممارسة دوره الرقابي بسبب تحرك الحكومة في إيجاد ثغرات دستورية وقانونية لتعطيل عمله أو حله، ويشير الباحثين الى أن الحكومة بعد عام ٢٠٠٩، أخذت تستغل بشكل متزايد استخدام المواد الدستورية التي كانت محط خلاف، مثل استخدام المادة (١٠٦) لتأجيل الجلسات، واستغلال تفسيرات المواد (٩٩-١٠٠) التي تطعن في دستورية الاستجوابات بالإضافة الى استخدام موقف الانسحاب من الجلسات لتعطيل النصاب استناداً الة المادة (١١٦) مما أدى الى شلل في عملية إصدار التشريعات والرقابة البرلمانية (دستور الكويت، ١٩٦٢)، وبذلك تشير الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٢٤ الى تحول تدريجي في النظام السياسي الكويتي من الملكية الدستورية القائمة على التوازن بين السلطات الى نموذج تتصاعد فيه الصراعات المؤسسية بشكل مستمر، فقد أدت هذه الممارسات مجتمعة الى وضع اصبح الجمود فيه بين السلطتين التنفيذية التشريعية متجذرا داخل النظام السياسي الكويتي (Albloshi, & Allarakia 2021)، على الرغم من الصراع المستمر بين المجلس والحكومة إلا أن المجلس لعب دوراً مهماً في إخراج بعض القضايا الاجتماعية وقضايا أخرى تخص الفساد للعلن، وغرس روح المواطنة بشكل لامثيل له، كما عمل على إيجاد مساحة للنقاش السياسي بحرية اكبر من أي مكان أخر في المنطقة (Brown, 2025 & Al-Jasser).

وبذلك تعد الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠٢٤، حقبة سياسية محورية للتجربة السياسية الكويتية، حقبة تميزت بالتوترات المؤسسية المزمنة وتآكل العقد الاجتماعي التاريخي من خلال تحول تدريجي نحو مركزية سلطوية أكبر، بالتالي هذا يقود الى تسأل حول مستقبل الديمقراطية في الدول الريعية،

وحول إمكانية التوفيق بين الحكم بالتوافق والتنمية الاقتصادية، وحول قدرة المؤسسات الدستورية على الصمود في وجه التحولات الإقليمية والعالمية.

وعليه، فإن فهم الإطار المفاهيمي والسياق التاريخي الذي قدمه هذا المبحث يشكل أرضية ضرورية لتحليل قرار مايو ٢٠٢٤ وتداعياته، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في المبحث الثاني الذي سيركز على الطبيعة القانونية والسياسية لهذا القرار، وانعكاساته على الاستقرار السياسي والمسار الاقتصادي، ومستقبل الممارسة الديمقراطية في الكويت.

المبحث الثاني: قرار أيار ٢٠٢٤ وأثره في بنية النظام السياسي الكويتي

بعد أن استعرضنا في المبحث الأول الإطار النظري والسياق التاريخي للتجربة البرلمانية الكويتية، وتتبعنا التحول التدريجي من نظام هجين يقوم على التوافق الى نموذج يتجه نحو المركزية السلطوية، في هذا المبحث سنتناول قرار أيار ٢٠٢٤ والذي يمثل نقطة تحول نوعية في هذا المسار، ففي العاشر من أيار ٢٠٢٤، اصدر أمير الكويت الشيخ" مشعل الأحمد الجابر الصباح " مرسوماً أميرياً بحل مجلس الأمة المنتخب حديثاً في نيسان ٢٠٢٤، وتعليق بعض مواد الدستور لمدة تصل الى أربعة سنوات، وذلك من اجل أجراء مراجعة دستورية شاملة، إذ شهدت الكويت خلال فترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ عشر استقالات حكومية واربع انتخابات برلمانية مبكرة ، أدى ذلك الى شلل مؤسسي غير مسبوق كان له الأثر على عملية الإصلاحات الاقتصادية ، يثير هذا القرار تساؤلات حول مستقبل النظام السياسي في الكويت، وهل يمثل هذا التعليق إجراء مؤقت لتجاوز أزمة عابرة، أم انه بداية تحول بنيوي نحو نموذج الديمقراطية الموجهة؟ وما هي تداعياته على الاستقرار السياسي والمسار الاقتصادي.

يسعى هذا المبحث الى الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال مطلبين رئيسيين: المطلب الأول يتناول التشخيص القانوني والسياسي للقرار وتداعياته المباشرة على الاستقرار السياسي والمسار الاقتصادي، بينما يبحث المطلب الثاني في مستقبل النظام السياسي الكويتي من خلال تحليل آلية التحول من الاستثناء المؤقت الى الممارسة الدائمة، وتقديم سيناريوهات محتملة لمستقبل الديمقراطية في الكويت.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

المطلب الأول: قرار أيار ٢٠٢٤ (التشخيص والتداعيات المباشرة)

أولا: الطبيعة القانونية والسياسية للقرار

يشكل دستور الكويت الأساس القانوني لنظامها السياسي، ويقوم بتحديد صلاحيات كلا من أمير البلاد ومجلس الأمة المنتخب، يتمتع الأمير بصفته رئيس الدولة بسلطة تنفيذية كبيرة كما يحق له حل المجلس، فقد نص الدستور الكويتي في المادة (١٠٧) على وجوب بيان الأسباب التي يستند إليها الأمير عند حل مجلس الأمة، على أن لا يتكرر حل المجلس مرة أخرى لنفس الأسباب (حسين و جانم، ٢٠٢٤، صفحة ٢٢٦)، في **العاشر** من **أيار ٢٠٢٤**، اصدر أمير الكويت الشيخ "مشعل الأحمد الجابر الصباح" مرسوماً أميرياً بحل مجلس الأمة المنتخب حديثاً في نيسان **٢٠٢٤**، مع تعليق عدد من مواد الدستور لمدة تصل الى أربعة سنوات، يمثل هذا القرار سابقة دستورية غير مسبوقة منذ تعليق الدستور في ١٩٨٦م، إذ لم يقتصر الأمر على حل مجلس الأمة فحسب، بل امتد الى تعليق مواد دستورية جوهرية تنظم العلاقة بين السلطات، وقد أثار القرار جدلاً قانونياً بسبب تعليق مادة (١٠٧) التي تمنع الأمير من تعليقها، مما يطرح العديد من التساؤلات الدستورية للأجراء (Nathan J. Brown, 2024)، فقد الزمت المادة (١٠٧) أمير الكويت بشرطين أساسيين هما (Fawaz Almutairi, 2021, p. 240):

١- **الشرط الأول** بيان الحل والذي يعد ضمانة دستورية تهدف الى منع التعسف في استخدام السلطة، فمن الناحية النظرية يلزم هذا الشرط السلطة التنفيذية بتقديم مبررات منطقية ومقبولة للرأي العام تبرر اللجوء الى هذا الأجراء الجذري، مع ذلك فأن طبيعة هذه الأسباب تعود وتخضع لتقدير الأمير لوحده، إذ جرت العادة أن تكون أسباب الحل ذات طبيعة عامة وفضفاضة مثل عدم التعاون بين السلطتين أو تعثر مسيرة الإنجاز أو الحفاظ على الوحدة الوطنية، هذه الصياغات تجعل من الصعب تقييم موضوعيتها أو التحقق من صحتها، مما يفتح الباب أمام تفسيرات سياسية متباينة.

٢- **الشرط الثاني** هو عدم جواز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، فهو يهدف الى منع السلطة التنفيذية من استخدام الحل كأداة لإقصاء مجلس لا يتوافق معها بشكل متكرر، فاذا

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

جاءت الانتخابات الجديدة بمجلس يتبنى نفس المواقف التي أدت الى حله سابقاً، فلا يجوز دستورياً حله مرة أخرى استناداً الى نفس المبررات، هذه الضمانة تهدف الى احترام الإرادة الشعبية التي تتجلى في الانتخابات وتفرض على الحكومة التعامل مع المجلس الجديد حتى لو كان مشابهاً لسابقه، مع ذلك فان التطبيق العملي لهذا الشرط بقي معقداً لصعوبة تحديد ما اذا كانت الأسباب الجديدة تختلف جوهرياً عن الأسباب السابقة.

غير أن قرار أيار ٢٠٢٤ تجاوز هذه الضمانات الدستورية من خلال تعليق المادة(١٠٧) نفسها لمدة اربع سنوات، مما يعني أن السلطة التنفيذية لم تعد ملزمة بهذين الشرطين خلال هذه الفترة ، وهذا التعليق يثير إشكالية قانونية جوهرية، إذ أن المادة (١٠٧) تعد من الضمانات الأساسية التي تحمي التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعليقها يعني تعطيل آلية رقابية دستورية أساسية، وقد أكدت المحكمة الدستورية الكويتية في قرارها بشأن حل مجلس الأمة في عام ٢٠١٢، على أن القيود الإجرائية التي يفرضها الدستور على السلطة التنفيذية هي قواعد ملزمة يجب اتباعها، و إلا فإن هذه القيود تصبح نظريات غير فعالة وتعتبر أحكام غير ملزمة يجب اتباعها، هذا يقودنا الى أن تعليق المادة (١٠٧) يعد انتهاكاً لمبدأ سمو الدستور، إذ أن الدستور نفسه لم يمنح الأمير صلاحية تعليق بعض المواد الدستورية (Fawaz Almutairi, 2021, p. 242)

ثانياً: انعكاسات القرار على الاستقرار السياسي وتوازن القوى

يعد النظام السياسي في الكويت الأكثر تمثيلاً من بين دول الخليج، على عكس الهيئات البرلمانية الأخرى في المنطقة والتي تقتصر صلاحياتها على الاستشارات، يمكن لمجلس الأمة الكويتي المنتخب من تقديم اقتراح التشريعات وتعديلها وإقرارها للموافقة عليها من قبل الأمير، كما يتمتع المجلس بحق مناقشة الموازنة العامة والموافقة عليها، وإجبار وزراء الحكومة بمن فيهم رئيس الوزراء على المثول أمامه لاستجوابهم (Brandon Fay, 2025).

أدى قرار أيار ٢٠٢٤ الى تحول جذري في توازن السلطات داخل النظام السياسي الكويتي، اذ أصبح الأمير يحكم بالمراسيم الأميرية دون وجود للرقابة البرلمانية، يعد هذا التحول

انتقالا من نموذج "الحكم بالتوافق" الذي ميز التجربة الديمقراطية الكويتية تاريخياً، الى نموذج المركزية السلطوية واحتكار السلطة بيد الأمير، ومن أبرز الانعكاسات على الاستقرار السياسي:

١- **غياب الرقابة البرلمانية** على أعمال الحكومة، فجلس الأمة مخول دستورياً بالتحقيق في أنشطة السلطة التنفيذية، وفي حال غيابه فان ذلك سيفتح المجال لاحتمال سوء استخدام السلطة بالإضافة الى إيجاد بيئة تساعد على استشراء الفساد، وعلى الرغم من تشظي مجلس الأمة الكويتي وانقساماته إلا انه لعب دوراً مهماً في الكشف عن قضايا الفساد في البلاد، غياب هذه الرقابة تهدد الثقة بين المواطنين والحكومة (Daniel, Erin York, 2024, p. 7) .

٢- **موقف الرأي العام الكويتي** من القرار يعكس انقساما عميقا في المجتمع، فبحسب استطلاع أجرته مؤسسة "Arab Barometer" ظهرت نسبة **(٦٦%)** من الكويتيين يتفقون على إن مجلس الأمة أبطا عمل الحكومة وأعاق الإصلاحات الضرورية، وفي استطلاع أخر وجد أن نسبة **(٨٥%)** من المستطلعين يوافقون على أن " الأنظمة الديمقراطية " أفضل من أي شكل أخر من أشكال الحكم، بالتالي هذا التناقض والانقسام قد يؤدي الى عدم استقرار سياسي طويل الأمد، إذ لا توجد توافقات واضحة حول شكل النظام السياسي الذي يرغبون به (Yuree Noh, 2024).

٣- **الموقف الدولي** من القرار كانت صامتاً بشكل ملحوظ، قد تعود الأسباب الى الأحداث الإقليمية في غزة و لبنان وسوريا، وفي خطوة لافتة أجرى رئيس الأمارات الشيخ "محمد بن زايد" اتصالاً سريعاً يقدم فيه دعمه لنظيره الكويتي، وكذلك سلطان عُمان "هيثم بن طارق" كان في زيارة رسمية للكويت، لم يعلق على الشؤون الداخلية الكويتية، وقد التزم بقية قادة مجلس التعاون الخليجي الصمت اتجاه قرار التعليق، أما الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر الحليف الاستراتيجي للكويت، لم يصدر أي تصريح رسمي منها، غير أن مسؤول في وزارة الخارجية لم يكشف عنه هويته، أشار الى أن الولايات المتحدة على دراية بالتطورات المتعلقة بتعليق مجلس الأمة الكويتي، ونحن نراقب الوضع عن كثب، هذا الموقف الدولي اعطى

للسلطة في الكويت مساحة اكبر للمناورة في تحديد مستقبل النظام السياسي دون وجود ضغوط خارجية (Richard LeBaron, 2024).

ثالثاً: أثار قرار أيار ٢٠٢٤ على المسار الاقتصادي

تمثل الأزمة الاقتصادية السبب الرئيسي لقرار أيار ٢٠٢٤م، إذ واجهت الكويت تحديات اقتصادية متفاقمة خلال السنوات الأخيرة، وأبرز هذه التحديات:

١- **أزمة الدين العام:** انتهت صلاحية قانون الدين العام منذ عام ٢٠١٧ القانون الذي كان يسمح للحكومة بالاقتراض الخارجي، وعلى مدى سبع سنوات (٢٠١٧-٢٠٢٤)، رفض المجلس تجديد القانون بشكل متكرر، مما أدى الى زيادة العجز في الميزانية العامة بسبب عدم القدرة على الاقتراض، هذا الرفض اجبر الحكومة بالاعتماد على صندوق الأجيال القادمة، مما يهدد بزيادة العجز العامة على المدى الطويل (Albright, 2021) .

٢- **رفض الإصلاحات الضريبية:** انضمت الكويت في عام ٢٠١٧، الى الاتفاقية الموحدة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة "VAT"، غير أن المجلس رفض المصادقة على هذه الاتفاقية، مما جعل الكويت الدولة الوحيدة من دول الخليج التي لم تطبق الاتفاقية الى الآن، هذا الرفض أدى الى حرمان خزينة الدولة من مصدر إيرادات مهم في ظل تقلبات أسعار النفط (Karczewski & Gunson, 2024).

٣- **التأثير على سوق الأسهم:** أن تعليق المجلس كان له أثر سلبي مباشر على سوق الأسهم الكويتي، فقد أشارت بعض البيانات انخفاض يومي يصل الى (٠,١٦%) في قيمة الأسهم خلال فترات تعليق المجلس، مما يسبب خسارة إجمالية تصل (٧,١%) في قيمة بورصة الكويت، هذا الانخفاض أدى الى انخفاض ثقة المستثمرين إزاء عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي وحتى الاقتصادي، في حين يرى مؤيدو القرار أن تعليق المجلس يتيح للحكومة مرونة اكبر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية دون وجود عوائق برلمانية، فقد صرح وزير المالية لوكالة "رويترز" الإخبارية في أيلول ٢٠٢٥، بأن "التعليق المؤقت للمجلس سيساعد الحكومة على تعزيز مرونتها في تنفيذ المشاريع التنموية وتنويع الاقتصاد"، لكن هذا

الطرح واجهة موجة من الانتقادات الجوهرية التي ترى بان غياب رقابة المجلس سيؤدي الى سوء استخدام في موارد الدولة وانتشار الفساد (Ahmed Hagagy, 2025).

وبذلك تبقى الآثار الاقتصادية لقرار أيار ٢٠٢٤م محل جدل كبير، فالبعض يراه فرصة للإصلاح الاقتصادي، والبعض الأخر يحذر من أضرار الفساد وعدم الاستقرار السياسي، والواقع أن النتائج الفعلية ستعتمد بشكل كبير على كيفية استغلال الحكومة لهذه الفترة الانتقالية، وما إذا كانت ستنجح في تحقيق إصلاحات ملموسة تعزز الثقة في المسار الاقتصادي.

المطلب الثاني: مستقبل النظام السياسي الكويتي في ظل قرار أيار ٢٠٢٤

يطرح قرار أيار ٢٠٢٤ بتعليق مجلس الأمة وبعض المواد الدستورية سؤالاً جوهرياً حول مستقبل النظام السياسي في الكويت: هل سيعود المجلس بصلاحياته الكاملة بعد انتهاء فترة التعليق المعلنة والتي تبلغ أربع سنوات، أم أن الكويت ستشهد تحولاً هيكلياً نحو نموذج سياسي مختلف؟ وللإجابة على هذا السؤال، يتطلب الأمر تحليلاً دقيقاً للواقع السياسي الكويتي وماهي الآليات ستعمل على تحويل هذا التعليق المؤقت الى دائم، كذلك سنتطرق الى احتمالية ظهور أكثر من سيناريو في المرحلة المقبلة.

أولا: آليات التحول من التعليق المؤقت الى التأسيس المؤسسي

لفهم كيف يمكن لقرار مؤقت مثل تعليق مجلس الأمة الكويتي في أيار ٢٠٢٤، أن يتحول الى تأسيس مؤسسي، يجب أولاً نفهم الآليات القانونية والمؤسسية التي تستخدمها الأنظمة السلطوية وكذلك الأنظمة الهجينة لتحويل حالات الاستثناء أو التعليق الى قواعد تعمل لصالحها، يمكن التطرق الى الآليات على النحو الاتي:

١- الآلية الأولى: الاستبداد الدستوري أو السلطوية القانونية

تتسم الأنظمة الديمقراطية عادة بالتعددية المؤسسية مع وجود بعض المرونة، هذه المرونة قد تشكل ثغرة يطلق عليها بـ" **الاستبداد الدستوري**"، إذ تشير الدراسات الأكاديمية الى أن هذا الاستبداد لا يحدث عبر انقلاب عسكري أو ثورة شعبية، بل من خلال استخدام القانون والدستور

كأدوات للتحول السلطوي وهو ما يعرف بـ"**الشرعية السلطوية**"، في هذه الحالة لا يلغى الدستور أو القانون بل يتم استخدامه حسب الصلاحيات القانونية التي تملكها السلطة التنفيذية (Scheppele, 2018, pp. 545-547)، مثال على ذلك، يعد قرار الرئيس التونسي " قيس سعيد" في **٢٥** تموز **٢٠٢١** وإعلان حالة الطوارئ مثالاً واضحاً على "**السلطوية القانونية**"، إذ استند الرئيس الى المادة **(٨٠)** من الدستور التونسي التي تسمح للرئيس باتخاذ تدابير استثنائية في حالة وجود خطر، غير انه استخدم هذه المادة لتعليق البرلمان لمدة اكثر من عام، ثم اصدر دستورا جديدا في **٢٠٢٢** منحه صلاحيات واسعة (Eric Gobe, 2024, pp. 223-224).

٢- الآلية الثانية: الاستيلاء المؤسسي

لا يكتفي التحول السلطوي باستخدام القانون والدستور كأدوات له، بل يتطلب أيضاً إعادة هيكلة للمؤسسات الرقابية لضمان ولائها للسلطة التنفيذية، تعرف هذه العملية بـ"**الاستيلاء المؤسسي**" وهي: عملية بناء نظام حكم جديد داخل النظام القائم، ويكون ذلك بإفراغ النظام القائم من ديمقراطيته بدلاً من تدميره بشكل كامل، وهذا عكس ما يحصل في الانقلابات العسكرية التي غالباً ما تقوم بإسقاط المؤسسات، الاستيلاء المؤسسي دائما ما يدفع باتجاه المحافظة على الواجهة الدستورية للنظام، لكنه يعمل على إفراغها من جوهرها ومحتواها الديمقراطي (Laurence Claus, 2025, pp. 1-2)، واهم آليات الاستيلاء المؤسسي هي:

أ- السيطرة على القضاء والهيئات المستقلة

تعد السيطرة على القضاء من اهم خطوات الاستيلاء المؤسسي، إذ تضمن للسلطة التنفيذية عدم وجود رقابة قضائية فعالة على قراراتها، وأقرب مثال على ذلك قيام رئيس وزراء دولة المجر "فيكتور أوربان"، في عام **٢٠١٠**، بإعادة هيكلة النظام القضائي من خلال خفض سنة التقاعد من **(٧٠** الى **٦٢)** سنة، أدى ذلك الى إقالة **(٢٧٤)** قاضيا واستبدالهم بقضاة موالين للحكومة (Commission, 2012, p. 27).

ب- السيطرة على الأعلام

تعد السيطرة على الإعلام ضرورية لضمان عدم وجود رقابة إعلامية مستقلة على أعمال الحكومة، فتقوم السلطة التنفيذية بتقييد الإعلام والحريات الصحفية، ففي تركيا قامت حكومة الرئيس "رجب طيب اردوغان" منذ ٢٠١٣ بإغلاق أكثر من (١٥٠) وسيلة إعلامية بعد الانقلاب الأخير بحجة دعم الإرهاب واعتقلت أكثر من (٨٨) صحفي مستقل (مبروك، ٢٠١٦)، كما عملت على تحويل (٩٠%) من وسائل الإعلام التركية الى شركات مقربة من الحكومة، مما ضمن سيطرة فعلية على الخطاب الإعلامي في تركيا (Reporters Without Borders, 2025).

ج- تقييد المجتمع المدني

يعد تقييد المجتمع المدني احدى آليات الاستيلاء المؤسسي، فهو ضروري لضمان عدم وجود معارضة خارج مؤسسات الدولة الرسمية، ولعل اقرب مثال على ذلك، هو ما قامت به جمهورية مصر، إذ أصدرت الحكومة المصرية في ٢٠١٩، قانون "الجمعيات الأهلية" الذي منح الحكومة صلاحيات واسعة لحل الجمعيات الأهلية ومصادرة أموالها بحجة " تهديد الأمن القومي " وتمويل الإرهاب، وقال " مايكل بيج " نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش": إن القيود المفروضة في القانون الجديد تعمل على قمع المجتمع المدني، هذا العمل يعكس نية الحكومة المصرية في القضاء على المنظمات المستقلة، واذا كانت هناك نية حسنة من قبل الحكومة لتمكين عمل المجتمع المدني والمنظمات المستقلة، فعلى الرئيس "السيسي" إعادة القانون للبرلمان من اجل مراجعة ومعالجة عيوبه الخطيرة (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠١٩).

٣- الآلية الثالثة: الاستبدادية الانتخابية

ذكرنا سابقا أن التحول السلطوي لا يقتضي السيطرة على القانون والدستور فقط، وإنما يتعدى ذلك الى السيطرة على المؤسسات والهيئات المستقلة، فبعد السيطرة عليها ستقوم ذاتها ببناء شرعية شعبية مصطنعة للنظام من خلال آليات ديمقراطية شكلية، تعرف هذه الظاهرة بـ"**الاستبدادية الانتخابية**" إذ تمارسها اغلب الأنظمة الاستبدادية كواجهات للمؤسسات الديمقراطية التمثيلية أو الشكلية، تستخدم هذه الظاهرة بعض الاستراتيجيات بشكل منهجي وعميق مثل الرقابة على وسائل

الأعلام وتخويف الناخبين وحظر بعض الأحزاب والتزوير الانتخابي (Sschedler, 2015, p. 1)، و يتم التلاعب بالديمقراطية عبر آليتين رئيسيتين هما:

أ- الانتخابات الشكلية

تعد الانتخابات الشكلية من اهم أدوات السلطوية الانتخابية، فهي تقوم بمنح النظام شرعية ديمقراطية شكلية دون تغيير حقيقي في موازين القوى، فقد شهدت الانتخابات التشريعية في تونس ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، نسبة مشاركة منخفضة جدا بلغت (١١%) فقط في كلا الجولتين، وذلك بسبب مقاطعة الأحزاب السياسية الرئيسية وتحييد الساحة الانتخابية، غير أن هذه الانتخابات ورغم المشاركة الضعيفة استُخدمت لإضفاء شرعية ديمقراطية مصطنعة على نظام سلطوي، رغم أن النتائج كانت محسومة مسبقاً (Sschedler, 2015, p. 224).

ب- الخطاب الوطني

كثيرا ما تستخدم الأنظمة الاستبدادية كأداة لتبرير الحفاظ على الأمن القومي والمحافظة على الاستقرار، وفي الحقيقة استخدام هذا النهج هو لتبرير ممارسة السلطة التنفيذية قرارتها ضد الحريات وتعليق المؤسسات الديمقراطية (Sschedler, 2015, p. 225) ، ففي مصر استخدمت الحكومة خطاب " الحرب على الإرهاب " لتبرير التعديلات الدستورية في ٢٠١٩، والتي مددت فترة الرئاسة من ٤ الى ٦ سنوات كما منحت الرئيس صلاحيات واسعة في تعيين القضاة، هذه الضغوط استخدمت أيضاً لتبرير قانون الجمعيات الأهلية لعام ٢٠١٩ الذي قيد عمل المجتمع المدني بشكل كبير (تعديلات دستورية، ٢٠١٩).

تظهر الأمثلة المقارنة أن التحول السلطوي ليس حتمياً، لكن محتمل حدوثه جدا في حال توفرت الآليات الثلاث المذكورة أعلاه، يمكن القول إن قرار أيار ٢٠٢٤ يحمل بذور التحول السلطوي في الكويت، إلا أن نجاح هذا التحول يعتمد على عدة عوامل أهمها:

١. كيفية استخدام القانون والدستور لإضفاء الشرعية على التحول.
٢. كيفية إعادة هيكلة المؤسسات الرقابية لضمان ولائها للسلطة التنفيذية
٣. مدى نجاح السلطة في بناء شرعية شعبية عبر الخطاب الوطني والانتخابات الشكلية.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

ثانيا: السيناريوهات المستقبلية لمستقبل النظام السياسي الكويتي

بعد تحليل الآليات التي يمكن من خلالها تحويل التعليق المؤقت لمجلس الأمة الى تأسيس مؤسسي جديد، يصبح من الضروري استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام السياسي في الكويت، سنستعرض فيما يلي كل سيناريو بالتفصيل وماهي شروط تحقيقه:

١- السيناريو الأول :

يفترض العودة الكاملة للديمقراطية البرلمانية بصلاحيات دستورية كاملة، وهو السيناريو الأكثر تفاؤلاً والأقل احتمالية في ضوء المعطيات الحالية، إذ يفترض في هذا السيناريو أنت تقوم السلطة التنفيذية بإلغاء الأمر الأميري الصادر في **١٠ أيار ٢٠٢٤** بحل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور، وإعادة تفعيل المجلس بصلاحيات دستورية كاملة دون وجود أي قيود، مع تقديم ضمانات لاحترام مبدا الفصل بين السلطات والتوازن المؤسسي الذي نص عليه الدستور الكويتي لعام **١٩٦٢**، هذا السيناريو يعني عودة حقيقية للحياة الديمقراطية وليس إعادة شكلية للبرلمان مع تقييد صلاحياته، هناك شروط مطلوب توفرها لتحقق هذا السيناريو وهي:

أ-حوار وطني شامل:

يجب التوصل الى تسوية سياسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تضمن عدم تكرار الأزمات السابقة، هذا الحوار في الحقيقة يتطلب تنازلات متبادلة من قبل الطرفين، من جهة على السلطة التنفيذية القبول بدور رقابي برلماني، ومن جهة أخرى يجب على القوى السياسية الالتزام بعدم استخدام بعض الأدوات الدستورية كالاستجواب وسحب الثقة بشكل مفرط يؤدي الى إعاقة عمل الحكومة، تشير التجارب التاريخية الى غياب هذا الحوار وغيابه كان سبب في استمرار وتكرار أزمات الحل منذ عام **١٩٧٦** (العرادي، ٢٠٢٥، الصفحات ١٢-١٣).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

ب-ضغوط دولية وإقليمية

إن موقع الكويت الاستراتيجي في شمال الخليج العربي له أهمية خاصة، طالما اتسم هذا الموقع بالتأثر بالأزمات الإقليمية والتوترات الحاصلة بالمنطقة، هذا قد يدفع السلطة التنفيذية نحو إعادة تفعيل عمل المجلس، فالمجتمع الدولي ينظر الى المؤسسات الدستورية على إنها ضمانة لاستقرار النظام السياسي في منطقة تعج بالتوترات، يعد مجلس الأمة الكويتي من أوائل المجالس التشريعية في منطقة الخليج العربي التي تتمتع بسلطة متميزة في المسائل التشريعية والمالية، وبقاءه معطلا قد يؤثر على عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تتطلب مصادقة برلمانية، أن المؤسسات الدستورية في نظر المجتمع الدولي تعد مؤشرا على شرعية النظام وقدرته على استيعاب الخلافات الداخلية، مما يجعل إعادة تفعيل المجلس مطلبا لضمان الاستمرارية الدولية (العرادي، ٢٠٢٥، صفحة ١٥).

إلا أن تحقيق هذا السيناريو يواجه الكثير من العوائق الرئيسة لعل أبرزها النمط التاريخي المتكرر لحل مجلس الأمة منذ عام ١٩٧٦، والذي يشير الى أن التعليق أو حل المجلس ليس استثناء بل استراتيجية لإدارة الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد تم تعليق المجلس خمس مرات (١٩٧٦،١٩٨٦،١٩٩٩،٢٠٢٢،٢٠٢٤)، وفي كل مرة كانت العودة مشروطة بتغييرات في قانون الانتخاب أو تقييد صلاحيات المجلس، كما تلعب مصالح السلطة التنفيذية الدور الأكبر كون غياب المجلس يمكنها من اتخاذ قرارات استراتيجية دون وجود معارضة برلمانية او رقابية، مما يجعل من هذا السيناريو اقل احتمالية في حصوله، مع ذلك احتمالية حصول هذا السيناريو ليس مستحيلا، خاصة اذا حدثت تطورات غير متوقعة مثل أزمة اقتصادية حادة، أو تغيير في القيادة السياسية، أو ظهور ضغوط دولية قوية.

٢-السيناريو الثاني :

يتوقع تحول النظام نحو الديمقراطية الموجهة، إذ يعاد تفعيل مجلس الأمة لكن بصلاحيات محدودة، مع احتفاظ السلطة التنفيذية بسيطرة فعلية على القرارات الاستراتيجية وهو السيناريو الأقرب والأكثر احتمالا وفقا للأدلة التاريخية والنظرية والمقارنة، هذا السيناريو يسمح للسلطة

التنفيذية بالاحتفاظ بشرعية الديمقراطية ظاهرياً أمام المجتمع الدولي والرأي العام المحلي، مع تجنب المسائلة الفعلية التي قد يفرضها برلمان مستقل، كما يتيح لها إدارة الصراع السياسي بشكل اكثر مرونة من النظام السلطوي، إذ يبقي بعض القنوات المحدودة للتعبير السياسي دون أن تشكل خطرا حقيقيا على السلطة، ولتحقيق هذا السيناريو لا بد من توفر بعض الشروط وهي على النحو الاتي:

أ-تعديلات دستورية وقانونية

يجب إجراء تعديلات أو إعادة صياغة على الدستور والقوانين الانتخابية لضمان عدم تكرار الصراع بين السلطتين، فقد نص الدستور الكويتي في المادة (١٧٤) على أن " للأمير ولثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو بإضافة أحكام جديدة إليه، ومن هذه التعديلات تعزيز صلاحيات الأمير في حل المجلس أو تغيير نظام الانتخاب لضمان أغلبية موالية للحكومة (الغانم، ٢٠١٧، صفحة ٤١).

ب-السيطرة على العملية الانتخابية

يجب ضمان نتائج الانتخابات بشكل يؤدي الى إنتاج أغلبية برلمانية موالية للحكومة، وهذا من خلال تطبيق مفهوم الاستبداد الانتخابي الذي ذكرناه سابقا، ويكون عبر حظر الأحزاب أو المرشحين أو عن طريق تزوير الانتخابات وحتى ترهيب الناخبين، بالتالي سيؤثر ذلك في إضعاف قوى المعارضة (Sschedler, 2015, p. 3).

ج- خطاب شعبوي لتبرير التغيير

يجب تقديم مبررات شعبوية لأقناع الرأي العام بضرورة إجراء التعديلات على الدستور هذا الخطاب عادة ما يركز على "الإصلاح" و "مكافحة الفساد" و"تحسين الأداء الاقتصادي"، مع تحميل المجلس مسؤولية الفشل والتعطيل، إذ تشير حالات حل مجلس الأمة الى وجود صراعات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أدت الى تأخير إقرار الكثير من القوانين الإصلاحية بحجة وجود شبهات فساد (الغانم، ٢٠١٧، صفحة ٥٢).

ويمكننا القول أن هذا السيناريو هو الأكثر احتمالا لأسباب كثيرة منها انه يحقق توازنا بين مصالح السلطة والشرعية، إذ يسمح للسلطة التنفيذية الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على القرارات

الاستراتيجية، مع تجنب التكاليف السياسية لنظام سلطوي، ويبقي على واجهة ديمقراطية ترضي المجتمع الدولي والرأي العام الداخلي، كما يعد النظام السياسي الكويتي من الأنظمة الهجينة وهذه الأنظمة لا تعد مرحلة انتقالية بل نوع من الأنظمة يتيمز بالاستمرار، إذ أن معظم الأنظمة الهجينة لم تتحول الى ديمقراطية حقيقية، بل بقيت ديمقراطية شكلية مستقرة وبعض هذه الأنظمة أصبحت اكثر سلطوية.

٣-السيناريو الثالث :

هو التحول الكامل نحو السلطوية، إذ تقوم السلطة التنفيذية بإلغاء مجلس الأمة نهائيا أو تحويله الى هيئة استشارية ذات صلاحيات محدودة للغاية، هذا يعني الانتقال من أشكال ناعمة من الحكم السلطوي الى سياسات سلطوية صلبة، ويطلق على هذه العملية بـ "الانجراف الديكتاتوري" إذ تتميز هذه العملية بسيطرة السلطة التنفيذية على اغلب مفاصل الدولة، وتدمير المؤسسات السياسية مثل القضاء المستقل و المؤسسات التي تدير عملية الانتخابات وتقييد وسائل الأعلام المستقلة حريات منظمات المجتمع المدني، وهو مشروع دولة متعمد لتحسين قدرات النظام على حكم المجتمع من خلال التنظيم والرقابة وإدارة الخطابات (Ekiert, 2023, p. 1)، ولتحقيق هذا السيناريو لابد من توفر شرطين رئيسيين هما :

أ- يجب على السلطة التنفيذية أحكام سلطتها على جميع مرافق الدولة، وهذا يشمل السيطرة على الأجهزة الأمنية وتحييد المعارضة السياسية، وإخضاع القضاء، مع السيطرة على مجموعة من الناس وإخضاعهم أيضاً، وجعل كل هؤلاء يريدون ما تريده الدولة.

ب-تحقيق الشرعية الدولية من خلال قبول المتجمع الدولي بالأساليب التي تستخدمها السلطة التنفيذية، وعدم التسبب بمواجهة ضغوط دولية تهدد استقراره بسبب بعض الممارسات الخاطئة، وهذا يتطلب دعما من قوى إقليمية ودولية كبرى (Gobel, 2011, pp. 176-180).

يعد هذا السيناريو الأقل احتمال من ناحية حدوثه بسبب وجود عوائق كثيرة، من هذه العوائق الهوية السياسية الكويتية التي ترتبط تاريخيا بالتجربة البرلمانية منذ عام ١٩٦٢م، مما يجعل عملية إلغاء المجلس نهائياً امر بعيد المنال في هذه الفترة، كذلك الدعم الشعبي لعملية

الديمقراطية لازال مترفعاً مما يجعل التحول بالكامل نحو السلطوية مكلف سياسياً، كذلك كم الضغوط التي ستواجهها الكويت إقليمياً ودولياً سيكون كبير مما يجعل عدم استقرارها محل اهتمام دولي، بالتالي فان التوجه نحو السلطوية بالكامل سيجعل السلطة التنفيذية في مواجهة عواقب دبلوماسية واقتصادية.

تظهر السيناريوهات الثلاثة المطروحة أن مستقبل النظام السياسي الكويتي ليس محددا مسبقا، بل يتوقف على تفاعل عدة عوامل مجتمعة، تشمل الإرادة السياسية للسلطة التنفيذية والإرادة السياسية للمعارضة، والدعم الشعبي للديمقراطية، والضغوط الخارجية الإقليمية والدولية، جميع السيناريوهات أمامها عوائق لتحقيقها بالتالي، لابد من استكشاف آليات بمكن أن تدفع النظام الكويتي لاختيار أحد السيناريوهات.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يتضح إن قرار **١٠ أيار ٢٠٢٤** بحل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور، لم يكن مجرد إجراء سياسي عابر، بل يمثل تحولاً نوعياً في بنية النظام السياسي الكويتي، يشير الى صراع طويل الأمد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، يتجاوز هذا القرار النمط التاريخي المتكرر لحلول المجلس السابقة، فقد حافظت الحلول السابقة على الإطار الدستوري الأساسي يتبعها عودة سريعة نسبية للحياة البرلمانية، جاء قرار **أيار ٢٠٢٤** مقترنا بتعليق المادة (١٠٧) لمدة أربعة سنوات، هذا التعليق يعني تعطيل الضمانة الدستورية الأساسية لحماية التوازن بين السلطات، أدى ذلك الى فتح المجال أمام حكم المراسيم الأميرية بدون رقابة برلمانية، قد لا يمثل التحول أزمة سياسية عابرة، بل يشير الى إعادة تشكيل جذرية لمعادلة السلطة في النظام السياسي الكويتي، كما يثير هذا البحث تساؤلات حول قدرة الكويت على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في ظل غياب السلطة التشريعية، إن فهم هذه الديناميكيات ليس ضرورياً لتقدير الوضع الراهن، ولكنه أيضاً ضروري لتوجيه السياسات المستقبلية نحو تحقيق استقرار سياسي حقيقي وتقدم اقتصادي مستدام في الكويت.

المراجع:

1. Abdullah Alhajeri. (2004) .Citizenship and political participation in the State of Kuwait: the case of National Assembly (1963-1996 .(A thesis of doctor, Durham University.

2. Ahmed Hagagy3 . September, 2025 .Kuwait finance minister sees boost in projects, diversification under parliament suspension 7 . December, 2025,https://www.reuters.com/world/middle-east/kuwait-finance-minister - sees- boost-p.

3. Albright. March, 2021 .(Stonebridge Group (ASG), Kuwait Faces Liquidity Crunch amid Political Gridlock .December, 2025 https://dgagroup.com/insight/asg-analysis-kuwait-faces-liquidity-crunch-amid-political-gridlo.

4. Andrea Sschedler (2015) .Electoral Authoritarianism", Emerging Trends in the Social and Behavioral Sciences .:An Interdisciplinary, Searchable, and Linkable Resource, John Wiley & Sons.

5. Brandon Fay .November, 2025 .(Debt, Decree, and Development: Kuwait's Unnoticed Transitions, Foreign Policy Research Institute . December, 2025, https://www.fpri.org/article/2025/11/debt-decree-and-development-kuwa.

6. Christian Gobel (2011) .authoritarian consolidation .European political science, Vol.10, No.2.

7. Daniel L. Daniel, Erin York (2024) .Legislative Cooptation in Authoritarian Regimes .Policy Cooperation in the Kuwait National Assembly, British Journal of Political Science.

8. Eric Gobe (2024) .Kais Saied's Tunisia: A" New Republic . "with Old Authoritarian Tactics, European Institute of the Mediterranea.

9. Farah Al-Nakib (2022). Kuwait's changing landscape: Palace projects and the decline of rule by consensus, edited by . :Lisa Blaydes, Amr Hamzawy & Hesham Sallam, Struggles for political change in the Arab world: Regimes, University of Michigan Press, Michigan-USA.

10. Fawaz Almutairi (2021) .The Extent of the Authority of the Constitutional Court of Kuwait to Annul an Elected Parliament .The Cases of the 2012 Parliaments, Edited by: Thomas Demmelhuber and Others, Constitutional Review in the Middle East and North Africa, Vol 4.

11. Ghanim Alnajjar (2001) .The 1999 parliamentary elections in Kuwait, Center for Strategic and Future Studies .Kuwait University.

12. Gili Argenti و، Dini sri Istining Dias (2018) .Sukarno's political thinking about guided democracy .Jurnal Politikom Indonesiana, Vol. 3 ، No. 2.

13. Giorgio Agamben (2005) .State of Exception, Translated by Kevin Attell .The University of Chicago Press, Chicago.

14. Grzegorz Ekiert (2023) .Democracy and Authoritarianism in the 21st Century .A sketch, Center for Democratic Governance and Innovation.

15. Jill Crystal (1990) .Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar . Cambridge University Press.

16. Kim Lane Scheppele (2018). Autocratic Legalism .The University of Chicago Law Review, Vol.85, No.2.

17. Laurence Claus (2025) .The Law of Constitutional Capture .Vienna Journal on International Constitutional Law, forthcoming , Vol. 19.

18. Luai Allarakia و، Hamad H. Albloshi .11 March, 2021 .Hamad H. Albloshi The Politics of Permanent Deadlock in Kuwait, Arab Gulf States Institute .5 December, 2025 https://agsi.org/analysis/the-politics-of-permanent-deadlock-in-kuwait./

19. Mary Ann Tetreault (2000) .Stories of Democracy .Politics and Society in Contemporary Kuwait, Columbia University Press.

20. Michael Herb (2014) .The Wages of Oil Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE .Cornell University Press.

21. Michael Herb (2016) .The Origins of Kuwait's National Assembly . LSE Middle East Centre, No.39.

22. Mohammad Torki Bani Salameh و، Mohammad Kanoush Al-Sharah (2011) Kuwait's Democratic Experiment: Roots, Reality, Characteristics, Challenges, and the Prospects for the Future .Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol. 5, No. 3.

23. Nathan J. Brown .16 May, 2024 .(Kuwait in Suspended Animation, The Carnegie Endowment for International Peace. 6 December, 2025

https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2024/05/kuwait-in-suspended-animation?lang=en.

24. Omar Al-Jasser و،Nathan J. Brown .13 March, 2025 .(Will Kuwait's Parliamentary Democracy Be Restored ،Reformed, or Repudiated, Carnegie Endowment for International Peace .6 Decembr, 2025 https://carnegieendowment.org/research/2025/03/kuw.

25. Patryk Karczewski و،Christopher Gunson .16 May, 2024 .(Suspension of Kuwaiti National Assembly and Potential Legal and Tax Reform .7 December, 2025 https://amereller.com/publication/suspension-of-kuwaiti-national-assembly-and-potential-legal-and-ta.

26. Paul Salem (2007) .Kuwait: Politics in a Participatory Emirate . Carnegie Middle East Center, No.3.

27. Reporters Without Borders .10 December, 2025" .Turkey 2024 "، World Press Freedom Index .https://rsf.org/en/country-t%C3%BCrkiye.

28. Richard LeBaron .20 May, 2024 .Parliament was dissolved in Kuwait and hardly anyone noticed, Atlantic council .7 December, 2025 https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/parliament-kuwait-sabah-democracy./

29. Shafeeq Ghabra .2 July, 1999. Kuwait Elections: A Referendum on Reform .3 December, 2025 https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/ kuwait- elections-referendum-reform.

30. Simon Henderson. 5 July, 2006 .Kuwait's Elections Exacerbate Differences between Ruler and Parliament,Washington Institute for Near East Policy .5 December, 2025 https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/ kuwaits.-

31. Steven Levitsky و،Lucan A. Way (2002) .Elections Without Democracy .The Rise of Competitive Authoritarianism, Journal of Democracy, Vol.13, No.2.

32. Venice Commission. (2012) .European commission for democracy through law . Venice commission, Opinion No.663.

33. Yuree Noh .23 May, 2024 . Kuwait's Suspended Parliament: Where Does the Public Stand, Arab Barometer .7 December, 2025 https://www.arabbarometer.org/2024/05/kuwaits-suspended-parliament-where-does-the-public-stand./

٣٤. تعديلات دستورية. (٢٠ نيسان، ٢٠١٩). منظمة مراقبة حقوق الأنسان، مصر: تعديلات دستورية ترسّخ قمعا طويل الأمد. تاريخ الاسترداد ١٠ كانون الأول، ٢٠١٩، من : https://www.hrw.org/ar/news/2019/04/20/329424.

٣٥. خليل مبروك. (٣١ تموز، ٢٠١٦). لماذا سكتت معارضة تركيا بشأن اعتقال الصحفيين، موقع الجزيرة نت. تاريخ الاسترداد ١٠ كانون الأول، ٢٠٢٥، من https://aja.me/kyj3v .

٣٦. دستور الكويت. (١٩٦٢). المواد (٩٩، ١٠٠، ١٠٦، ١١٦). الكويت: دستور الكويت الصادر عام ١٩٦٢، https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37.

٣٧. عبد الله أحمد الغانم. (٢٠١٧). الديمقراطية الكويتية بين مكونات النظرية للديمقراطية والواقع العملي لها على الساحة السياسية الكويتية: قراءة نقدية في الظواهر السلبية. مجلة العلوم الاجتماعية.

٣٨. عبد الله خليفة الشايجي. (العدد ٩٣، ١٩٩٩). خصوصية الديمقراطية الكويتية: تحليل لنتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن ١٩٩٦-٢٠٠٠ ونظرة استشرافية لمستقبل الديمقراطية الكويتية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

٣٩. فيصل مخيط أبو صليب. (العدد ١٧٦، ٢٠١٨). العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت (١٩٦٢-١٩٩٢). مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

٤٠. محمد حسين، و أنور خيري جانم. (العدد ٩٣، ٢٠٢٤). الأسباب السياسية لفض العلاقة الدستورية بين الحكومة والبرلمان الكويتي منذ النشأة الى ما بعد الربيع العربي. مجلة الرافدين للحقوق.

٤١. محمد عبد الرحمن بني سلامه وآخرون. (المجلد ٩ العدد ١، ٢٠١٢). التجربة الديمقراطية الكويتية: الجذور، الواقع، التحديات وأفاق المستقبل. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب.

٤٢. منظمة مراقبة حقوق الإنسان. (٢٤ تموز، ٢٠١٩). مصر: قانون الجمعيات الأهلية الجديد يُجدّد القيود الصارمة. تاريخ الاسترداد ١٠ كانون الأول، ٢٠٢٥، من : https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/24/egypt-new-ngo-law-renews-draconian-restrictions.

٤٣. وفاء عدنان العرادي. (٢٠٢٥). صلاحيات وتحديات البرلمان الكويتي: دراسة مقارنة مع المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم السياسية.